

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٦

بإنشاء المجلس الوطني للاعتماد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي :

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته العقدة في ١٩٩٦/٩/١٨ :

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ مجلس وطني لاعتماد جهات تقييم المطابقة ومنع الشهادات للمنتجات والنظم

والأفراد العاملين في مجال تقييم المطابقة .

(المادة الثانية)

يختص المجلس بما يلى :

وضع نظام تقييم جهات منع الشهادات ، وإصدار شهادات الاعتماد .

منح الاعتماد لجهات منع الشهادات للنظم والمنتجات والأفراد ، أو وقفه أو إلغائه .

المتابعة المستمرة للجهات التي تم اعتمادها .

المساهمة في الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها جهات منح الشهادات طبقا للقواعد والمعايير الوطنية والدولية .

تشجيع على تبادل الخبرة بين مختلف الجهات المعتمدة .
تدعيم الاعتراف المتبادل بين جهات العاملة بتصدير ونظيراتها في الخارج
والعمل على عقد اتفاقيات لهذا الغرض .

تشيل الدولة لدى الجهات الدولية والأجنبية المعنية بنشاط المجلس ومتابعة أعمالها
والتعاون معها .

إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالإجراءات والمعايير الفنية للاعتماد ، وكذلك الشئون
المالية والإدارية للمجلس .

وضع نظام للنظر في التظلمات من قراراته وكذلك البث في المنازعات المتعلقة بتنفس سير
المعايير الفنية .

(المادة الثالثة)

يشكل المجلس برئاسة وزير الصناعة والثروة المعدنية وعضوية كل من :

رئيس إدارة الفتوى المختصة بوزارة الصناعة والثروة المعدنية .

رئيس هيئة الترخيص القياسي وجودة الإنتاج .

رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

رئيس مصلحة الرقابة الصناعية .

مدير معهد التغذية .

رئيس مركز البحوث الزراعية .

رئيس جهاز شئون البيئة .

رئيس المعهد القومي للمعايرة .

رئيس الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية .

رئيس اتحاد الصناعات المصرية .

رئيس اتحاد الغرف التجارية .

رئيس جمعية المهندسين المصرية .

اثنان من الشخصيات العامة يصدر قرار بتعيينهما من وزير الصناعة والثروة المعدنية

لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وللمجلس تشكيل لجان فنية من الخبراء المختصين ومن بين أعضاء المجلس وغيرهم

من الجهات المعنية للقيام بالأنشطة الفنية للاعتماد .

(المادة الرابعة)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى

الاستعانة بخبراتهم دون أن يكون لهم صوت محدود .

وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة الخامسة)

يصدر وزير الصناعة والثروة المعدنية قرارا بتنظيم الأمانة الفنية للمجلس للإعداد والتسجيل لأعمال المجلس ، ومتابعة تنفيذ قراراته .

(المادة السادسة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٤١٧ هـ
(الموافق ١٣ أكتوبر سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك